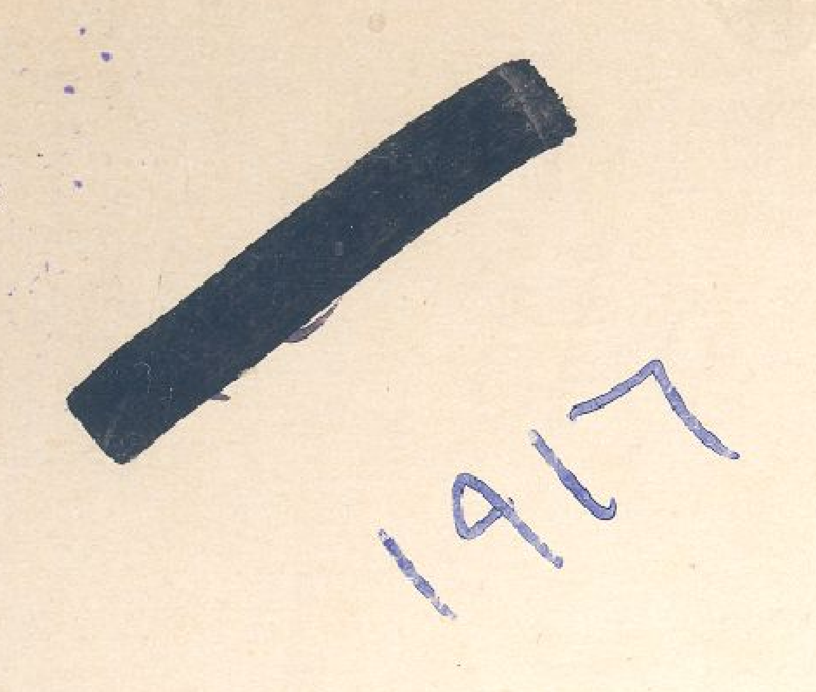




المؤتمر الحادي عشر
لاتحاد المحامين العرب

القضية الفلسطينية والقانون الدولي

شفيق الرشيدات
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

الجزائر العاصمة
(١ ــ ٦) سبتمبر (أيلول)
١٩٧٠

القضية الفلسطينية والقانون الدولي

شفيق الرشيدات
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

المحتويات

أودع بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٤٩٠١ / ١٩٧٠

فلسطين . . . وإسرائيل

منذ أقدم العصور وحتى عام ١٩٤٨ ، كان يبرز على أرض الشرق الأوسط إقليم عربى أطلق عليه منذ القرن الثانى عشر قبل الميلاد إسم «فلسطين» . وكان بحكم موقعه الجغرافى بين القارات القديمة الثلاث جسراً يعبره الغزاة والفاتحون من الشرق إلى الغرب وبالعكس . وتمر فوق أرضه وتستقر عليها القبائل والهجرات العربية المتوالية ، لمتاخمته لموطنها فى شبه الجزيرة ، وسعياً وراء خصب تربته وكثرة مياهه . حتى أنه أطلق عليه لفترة طويلة قبل الميلاد إسم « أرض كنعان » ، نسبة للقبائل العربية الكنعانية التى سكنته وملكته آلاف السنين .

وقد تعرض هذا القطر فى عصور ما قبل الميلاد إلى الكثير من الموجات العربية القادمة من شبه جزيرة العرب وإلى الكثير من الغزوات الخارجية . ولكنه ظل يمتص الغزاة فى مجتمعه الكنعانى العربى ويذيب الفاتحين فى بوتقته العربية الكنعانية . فقد غزاه الكريتيون من البحر عام (١٢٠٠) قبل الميلاد ، واستقروا على ساحله . ولكنهم لم يلبثوا أن اندمجوا بالكنعانيين العرب ، فأعطوا « أرض كنعان » إسم قبائلهم «فلسطين» وأخذوا هم الحضارة والديانة الكنعانية العربية وانصهروا فى المجتمع الكنعانى العربى .

وفى عام (١١٨٦ ق . م) تعرضت فلسطين إلى غزوة العبرانيين الذين خرجوا عام (١٢٩٠ ق . م) من مصر بقيادة موسى واجتازوا الصحراء الشرقية وتاهوا فى سيناء أربعين عاماً . ثم عبروا نهر الأردن واحتلوا مدينة أريحا الكنعانية واستقروا فى وادى الأردن محصورين حوالى مائتى عام ، عرضة لهجمات الكنعانيين واليبوسيين العرب سكان فلسطين .

وفى عام (١٠٠٠ ق . م) فقط تمكن ملكهم داوود من التغلب على الكنعانيين واحتلال القدس وتأسيس مملكة إسرائيل فى بعض أجزاء فلسطين .

غير أن هذه المملكة زالت وأزيلت كل آثارها فى عام (٥٨٦ ق . م) . أى بعد حوالى (٤٠٠) سنة فقط من تأسيسها ، قضتها فى الفتن والاضطرابات والحروب الداخلية والخارجية . إذ لم يكد سليمان خليفة داوود وإبنه يموت بعد خمسين سنة من تأسيس الدولة ، حتى انقسمت المملكة إلى مملكة يهوذا فى القدس ومملكة إسرائيل فى السامرة . واشتبكت المملكتان فى حرب داخلية ثم تعرضتا لهجوم المصريين من الغرب والأشوريين والكلدانيين من الشرق من سوريا والعراق .

ففى عام (٧٠١ ق . م) هاجم الأشوريون مملكتى اليهود واحتلوها ونهبوا كنوزها وأخذوا معظم سكانهما أسرى إلى العراق ، وأحلوا مكانهم قبائل عربية جديدة من بابل وسوريا وشبه الجزيرة .

وفى عام (٥٩٧ ق . م) هاجم نبوخذ نصر الكلدانى فلسطين واحتلها واستولى على القدس وأخذ ملكها وعائلته ورجال دولته أسرى إلى بابل فى العراق . وفى عام (٥٨٦ ق . م) عندما حاول بقايا اليهود التمرد من جديد عاد نبوخذ نصر فاحتل فلسطين ، وقبض هذه المرة على كل اليهود ، إلا من اندس منهم بين سكانها الأصليين ، ودمر مدينة القدس بأجمعها وهدم هيكل سليمان وأباح اليهود ومستعمراتهم لجنده . فقتلوا ونهبوا ودمروا ثم أخذ ملكهم الجديد وخمسين ألفاً من رجاله أسرى إلى بابل .

وعادت فلسطين بعد هذه الواقعة التاريخية المعروفة بالأسر البابلى مقاطعة كلدانية تتبع بابل فى العراق ، ويقطنها الكنعانيون وأبناء عمومتهم الأشوريون

والكلدانيون الساميون العرب الذين دخلوا العراق وسوريا وفلسطين من شبه الجزيرة العربية أيضاً . وبزوال الدولة اليهودية وملكها وهيكل سليمان ، وبعد أسر شعبها وتهجيره ، زال كل أثر فعلي لليهود من فلسطين . إلا من اختفى منهم أو اندس بين السكان أو اندمج فيهم يطوى نفسه على يهوديته .

إلا أنه عندما غزا الفرس بابل واستولوا على دولتها عام (٥٣٩ ق . م) ، أعادوا بقايا اليهود من أسرى نبوخذ نصر إلى فلسطين ، وجعلوا منهم أداة جديدة لهم ضد سكانها الأصليين ، وسمحوا لهم بإعادة بناء الهيكل وممارسة حياتهم في فلسطين كطائفة دينية يهودية .

ولم يطل وضع اليهود الجديد فى فلسطين ، فقد غزاها الإسكندر المقدونى ثم فتحها العرب الأنباط وأتبعوها لملكتهم فى البتراء فى جنوب الأردن كمقاطعة عربية حتى أوائل عهد الدولة الرومانية .

وكانت آخر محاولة يهودية لإحياء التراث اليهودى فى فلسطين عام (١٣٥) بعد الميلاد ، عندما أعلن أحد متدينى الأقلية اليهودية فى القدس العصيان على الرومان ودعا لقيام إسرائيل . فسير الحاكم الرومانى هادريان حملة عسكرية على القدس واحتلها وقضى على الفتنة وهدم هيكل سليمان ودمر الأحياء اليهودية ورفع أنقاضها وحرث أرضها وبنى مدينة جديدة مكان القدس القديمة حرم على اليهود سكناها أو الاقتراب منها . وبعد هذه المحاولة لم تقم لليهود فى فلسطين قائمة ، ولم يظهروا فيها بأى مظهر سياسى أو قومى .

وفى عام ٦٣٦ م عندما حرر العرب المسلمون فلسطين من الحكم الرومانى، وتعاهد أهلها مع الخليفة الثانى عمر بن الخطاب لم يكن لليهود أى إسم أو ذكر بين فئات السكان . بل أن الخليفة استجاب لطلب سكان القدس المسيحيين بأن لا يسمح لأى مهاجر يهودى بالسكنى معهم فيها فى المستقبل . وكان مكان

هيكل سليمان آنذاك لا يزال ترابا ، وكانت القدس وكل فلسطين خالية من أى أثر أو معبد يهودى .

ومنذ عام ٦٣٦ بعد الميلاد ، وبعد أن حرر العرب المسلمون هذا القطر العربى من الحكم الرومانى المحتل ، سكنه وملكه وملأ كل شبر فيه شعب عربى عرف فى التاريخ باسم « الفلسطينيين » . فعاش هذا الاقليم طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية بلا انقطاع جزءا من الوطن العربى ودوله العربية والاسلامية المتعاقبة . ملكاً خالصاً لأهله العرب دون منازع ، وخالياً من أى مظهر قومى أو اجتماعى آخر . وعاش شعبه العربى الفلسطينى طيلة هذه الفترة ، صامداً فى وجه كل الغزوات المغولية والتتارية والصليبية والعثمانية يحتفظ بقوميته وعروبة وطنه ، ويقاسم أمته نضالها ضد الغزاة والمستعمرين ، ويشاركها أمانى الاستقلال من الحكم العثمانى التركى وآمال الحرية والوحدة العربية .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وميلاد الاستعمار الجديد فى مطالع القرن العشرين ، بدأ هذا الشعب ووطنه يتعرضان لمطامع وخطط استعمارية . أثارتها حركة أوربية عنصرية ، أطلقت على نفسها اسم « الحركة الصهيونية العالمية » . وحددت أهدافها : « باقامة وطن قومى ليهود العالم فى فلسطين » . . ورسمت طريقها بشعارها المعروف : « فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تكون لشعب بلا وطن » . . وأعلنت وسيلتها إلى ذلك ببرنامجها المشهور ونداءها الغريب ليهود العالم : « إن أهم أهداف موسى هو تأمين مستقبل الأمة اليهودية والاستيلاء على أرض الميعاد ، فضيقوا الخناق على العرب حتى تضطروهم إلى الخروج من فلسطين » .

وعلى الرغم من انعدام ما يسمى بالأمة اليهودية أو شعب إسرائيل آنذاك ، سواء فى فلسطين أو فى أى مكان آخر ، فقد احتضن الاستعمار العالمى الجديد

بزعامة الامبريالية البريطانية هذه الحركة الاستعمارية المغلفة بثياب الدين . وبدون صعوبة التقت وانفقت مصالح وأهداف الاستعمار العالمى مع غايات الصهيونية العالمية على أرض الشرق الأوسط العربية وفى فلسطين بالذات . ومنذ مطلع القرن العشرين أخذت بريطانيا سيدة الاستعمار أنذاك وقائدته بيد الصهيونية العالمية ، وسارا جنباً إلى جنب فى طريق غزو فلسطين ومحو عروبتها ، واقامة قاعدة استعمارية بجوار قناة السويس وعلى الجسر البرى الوحيد الذى يربط عرب المشرق فى آسيا باخوتهم عرب المغرب فى القارة الافريقية .

وفى خضم الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وبينما كانت آمال العرب مركزة على تحقيق استقلال أقطارهم الشرقية بمقتضى العهد الذى قطعته بريطانيا لهم عام ١٩١٥ مقابل اشتراكهم فى الحرب ضد دولتهم الاسلامية تركيا ، كانت بريطانيا ذاتها قد تعهدت سراً عام ١٩١٧ لممثلى الصهيونية العالمية باقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . ذلك العهد الذى عرف باسم « تصريح بلفور » ، والذى جاء مناقضاً لعدها للعرب ، وهادراً لحقوقهم ، ومكوناً لأساس المشكلة الفلسطينية ولما يسمى الآن بأزمة الشرق الأوسط المستعصية .

ونتيجة لهذا التحالف العدوانى بين الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية، تعرضت فلسطين وشعبها منذ أوائل القرن العشرين إلى عملية غزو صهيونى استعمارى استيطانى منظمة . استندت إلى وعد بلفور فى الحصول على صك الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٢ . وارتكزت على ما حققه الانتداب البريطانى لها ضد حقوق شعب فلسطين ، فى الحصول على توصية الأمم المتحدة بقيام إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٧ . واتخذت فى مسيرتها هذه عدة أشكال سياسية ودولية وجغرافية . أدت فى عام ١٩٤٨ إلى إزالة اسم

« فلسطين » من خريطة الشرق الأوسط الدولية ، ووضع اسم « اسرائيل » مكانه . . ! وانتهت فى عام ١٩٤٨ وما بعده وحتى الآن إلى طرد « شعب فلسطين » من بلاده وممتلكاته عبر الحدود إلى مخيمات اللاجئين ، واحلال خليط بشرى من يهود العالم محله وفى مدنه وقراه ومنازله ومزارعه تحت اسم « شعب اسرائيل » . . !!

وطيلة هذه الفترة والصراع المسلح وغير المسلح قائم على أشده ، بين الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين المطرودين من وطنهم وبين الغزاة المستوطنين فى فلسطين تحت راية ما سمى باسرائيل .

فالفلسطينيون يناضلون بضراوة ضد الاستعمار الصهيونى الاستيطانى القائم فى وطنهم فلسطين تحت اسم اسرائيل . ويقاتلون بايمان من أجل حقهم المشروع فى العودة إلى وطنهم والحياة على أرضهم والتمتع بحقوقهم الوطنية المقررة بحرية وأمن وكرامة .

والصهيونيون يرفضون باصرار دعوى الفلسطينيين ، وينكرون عليهم كل حقوقهم الوطنية والانسانية فيما يسمى بدولة إسرائيل . ويتمادون إلى أقصى الحدود فى ممارسة سياسات التوسع والعدوان والتهجير ضد الفلسطينيين . مدعين ملكيتهم لأرض الفلسطينيين ، وسيادتهم الكاملة على ما يطلق عليه فى عرفهم اسم اسرائيل .

وقد تطور هذا الصراع خلال العشرين عاماً الماضية ، واتسعت ساحاته وتعددت أطرافه . فتجاوز فى أسسه وجذوره وأشكاله ونتائجه وأهدافه النطاق الفلسطينى الصهيونى الى كل منطقة الشرقين الأوسط والأدنى العربية . فشهدت هذه المنطقة ثلاث حروب دامية بين العرب والصهيونية العالمية خلال هذه الفترة وشهد العالم صراعاً مريراً بين العرب واليهود على كل المستويات وفى كل المجالات ، الدولية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والاعلامية .

وإذا كان المجتمع الدولى قد تغاضى خلال تلك الفترة عن الغزو الصهيونى للأراضى العربيــة تحت الاعتبارات الإنسانية والدولية المضللة ، وسـكت على مأسـاة الشعب الفلسطينى تحت تأثير الدعايات الصهيو نيـة والامبريالية ، فإن عدوان ١٩٦٧ الإسرائيلى قد قرع بشدة كل أبواب الحق والحرية والسلام فى العالم . ونقل بظروفه ونتائجه وتطوراته موضوع الصراع العربى اليهودى من حدوده الإقليمية إلى نطاق المشاكل العالمية ، المهددة للأمن والسلم الدوليين .

وإذا كانت الحركة الصهيونية بمساندة الامبريالية العالمية قد نجحت خلال تلك الفترة فى طمس جذور قضية الشرق الأوسط وتشويه أسباب الصراع العربى اليهودى الأساسية ، فإن افتضاح عدوانية إسرائيل ، وتعاظم المقاومة العربيـة وإنسانية أهدافها ، قد فرضت على كل الشرفاء فى العالم إعادة النظر فى حقائق القضية الفلسطينية التى كونت جوهر مشكلة الشرق الأوسط الخطيرة . واقتضت من كل الباحثين عن السلام دراسـة أسباب الصراع العربى اليهودى فى ضوء مبادىء الحق والعدل وأحكام القانون الدولى .

ودراسة هذه الأسباب وتحليل مظاهرها وردها إلى أسانيدها القانونية ، هو موضوع هذا البحث .

حق السيادة على فلسطين

إن الخطوة الأولى فى أى بحث قانونى حول حقائق القضيـة الفلسطينية تقتضى دراسة موضوع « حق السيادة » على فلسطين . وذلك من أجل تحديد الوضع القانونى لإسرائيل ، وتقرير مدى شرعية الأسانيد القانونية التى تستند إليها فى قيامها على أرض فلسطين ، وتتستر وراءها فى ممارسة سياسة الاضطهاد والمصادرة والتهجير ضد شعب فلسطين .

ولا يعنينا فى هذا البحث مفهوم حق السيادة الذى يعنى سلطة الدولة على الأرض التى فى حوزتها وعلى الشعب الذى يعيش فوقها بصرف النظر عن شرعية هذه السيادة وقانونية المرتـكزات التى ترتـكز إليها . لأن مثل هـذه السيادة الواقعية ترتـكز عادة على الاحتلال العدوانى وفعل الفتح ، وكلاهما أصبح فى عصرنا الحاضر أمراً محرماً لا يـكسب أية حقوق قانونية ولا يشـكل أى حق للسيادة الشرعية بمقتضى أحكام القانون الدولى المعاصر .

فشرعة عصبة الأمم التى أقرها مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ حرمت على الدول ضم الأراضى المحتلة ، واعترفت للشعوب بحق تقرير المصير . وأوضحت أحكام المـادة (٢٢) منها واجبات الدول ووسائل الشعوب لتحقيق الاستقلال الـكامل وممارسة حق تقرير المصير . ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فألغى فى المـادة (٢) فقرة (٤) مبـدأ الحرب القانونية وضم الأراضى بالقوة أو نتيجـة الاحتلال، واعتبر كل حرب هجومية حرباً عدوانية لا تـكسب المحتل أية حقوق قانونية أو جغرافية ، ولا تشكل أى مظهر من مظاهر السيادة الشرعية . واعترف بـكل وضوح بحق الشعوب فى تقرير مصـيرها . وأكدت العهود والمواثيق

اللاحقة به حق الشعوب في تقرير كيانها السياسي ونموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1].

إنما الذي يعنينا في هذا البحث هو مناقشة حق السيادة الشرعي للشعب على أرضه، المنبثق من مبدأ شرعية الحق الذي لا يجوز التفريط فيه بأي شكل من الأشكال، والذي يخضع أولا وأخيراً لإرادة الشعب صاحب الأرض وحقه القانوني والطبيعي في تقرير المصير.

في ضوء هذا المبدأ الأساسي لحق السيادة، يجب أن تقع كل دراسة للصراع العربي اليهودي حول فلسطين. ومن خلالها فقط يمكن إصدار الحكم القانوني على المرتكزات التي تستند إليها إسرائيل، وعلى أسانيد حق السيادة للعرب واليهود في فلسطين.

حق السيادة العربية على فلسطين

إن حق السيادة على فلسطين كان ولا يزال ملكاً لسكانها الأصليين، الذين عاشوا فيها وملكوها آلاف السنين بلا انقطاع، وكانوا يقيمون فيها خلال الحرب العالمية الأولى وعند فصلها عن الامبراطورية العثمانية، قبل أن تتعرض للخطط السياسية والمطامع الاستعمارية التي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن. وهذا الحق الطبيعي لا يمكن أن يتأثر أو ينتقص بأي وعد أو قرار صدر أو سيصدر عن أي دولة أو هيئة أجنبية. لأن مثل هذه الدولة أو الهيئة لا تملك أي سيادة أو سلطة شرعية أو حق من أي نوع كان، يجيز لها التصرف أو التفريط بحقوق سكان فلسطين الأصليين، دون إرادتهم الحرة وموافقتهم في إطار حق تقرير المصير.

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية — إعلان استقلال الشعوب والبلدان المستعمرة.

وسكان فلسطين الأصليون هم عرب فلسطين ، أصحاب البلاد الشرعيين، الذين عاشوا فيها بلا انقطاع منذ أقدم العصور . لامنذ الفتح الاسلامى فى القرن السابع الميلادى فحسب ، وانما منذ عهد الكنعانيين والفلسطينيين، وحتى طردهم منها بالقوة عام ١٩٤٨ . فهم أحفاد الكنعانيين والفلسطينيين والعرب المسلمين وكل الذين صهرتهم فلسطين ببوتقتها العربية ، وصبغتهم بصبغتها الوطنية ، وجعلتهم يتعايشون باخاء وسلام كشعب عربى واحد ، يعيش حضارة واحدة هى الحضارة العربية ، ويتكلم لغة واحدة هى اللغة العربية . وهم الذين كانوا سكان فلسطين عند الاحتلال البريطانى عام ١٩١٧ ، وعند انفصال فلسطين مع الولايات العربية الأخرى عن الامبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

والاحتلال البريطانى لفلسطين لا يمكن أن ينتزع من سكانها حقهم فى السيادة على أرضهم، ولا يمنح لبريطانيا أى حق فى السيادة على فلسطين .فأحكام القانون الدولى لا تعطى سلطة الاحتلال أية حقوق اقليمية، وتركيا لم تتنازل عن سيادتها السياسية على فلسطين لآية دولة معينة، ولم تربط مستقبلها بمعاهدة لوزان بأى التزام يتعلق بالوطن القومى اليهودى . بل أن فلسطين أصبحت كياناً سياسياً مستقلا استقلالا دوليا بمجرد انفصالها عن الدولة العثمانية ، ونتيجة لاعتراف شرعة عصبة الأمم بشعبها كشعب مستقل يخضع لأحكام المادة (٢٢) من ميثاق العصبة .

وتطبيقاً لأحكام القانون الدولى،فان فلسطين أصبحت نتيجة لهذه التطورات إقليماً يتمتع بكيان سياسى مستقل وحق سيادة خاصة . وأصبح سكانه فى ذلك الحين شخصية معنوية اعترف بها القانون الدولى وبحقها فى السيادة على كل الأرض التى تعيش عليها .

وإذا كان من مقتضى أحكام القانون الدولى أن يمارس كل شعب حقه فى تقرير مصيره وأن يتمتع بحقوقه الوطنية الأساسية دون أى تدخل أجنبى من أى نوع كان ، فان هذا الشعب الفلسطينى قد حرم بالقوة والغزو من ممارسة هذه الحقوق الأساسية. وقد حيل بالعدوان والاحتلال البريطانى الصهيونى بينه وبين المشاركة فى أى من الأحداث التى قررت مصيره ومصير وطنه ، وأدت إلى طرده من بلاده وقيام اسرائيل على حساب حقوقه وفى أرضه ، منذ عام ١٩١٨ وحتى اليوم الحاضر .

فاسرائيل فى نظر العرب ، كيان عدوانى استعمارى غير شرعى . فرض بالغزو والاحتلال والاستيطان فى فلسطين. وكون مقوماته كدولة خلافاً لمبادىء الحق وقواعد العدل وأحكام القانون الدولى. واستمد وجوده وحياته على حساب الحقوق المغتصبة والمنتهكة للشعب العربى الفلسطينى صاحب البلاد الشرعى وساكنها الأصلى ، الذى طرد من بلاده لتقوم عليها إسرائيل، والذى أجلى عن ممتلكاته ومدنه ومنازله ليحل فيها الغزاة الصهيونيون القادمون من كل أنحاء العالم تحت راية إسرائيل .

فهى لم تقم نتيجة حق طبيعى لشعب يهودى فى فلسطين . إنما هى كيان أنشأه وعد استعمارى بريطانى باطل . . واحتضنته سياسة بريطانية خانت أمانة الانتداب وتنكرت للعهود والمبادىء والأخلاق الدولية . . ورعته ودعمته بالمال والسلاح الاحتكارات الامريكية . . وأضفت عليه الصفات القانونية الباطلة الامبريالية العالمية ودوائر الاستعمار الامريكى الجديد .

واستناداً إلى هذه الحقائق فان كل العرب لا يعترفون بالكيان الاسرائيلى المفروض فى فلسطين .. ويعتبرون كل الوعود والمواثيق والقرارات التى قررت مصير فلسطين دون ارادة شعبها وأقامت إسرائيل بالقوة على أرضه ، مستندات

باطلة . تتنافى مع مبدأ حق السيادة وتقرير المصير ، وتتعارض كل المعارضة مع المبادىء الأساسية للقانون الدولى وحقوق الانسان . وتحرم الشعب الفلسطينى من أبسط حقوقه الطبيعية والقانونية والوطنية والانسانية . وهى لا تلزم شعب فلسطين ولا تحرمه من حقه المقرر المشروع فى الدفاع والمقاومة ضد العدوان والانتهاك والاحتلال ، ومن أجل تحرير وطنه وتحقيق حريته وممارسة حقه فى تقرير مصيره على أرضه .

ادعاءات السيادة الإسرائيلية

غير أن الصهيونية تنكر على العرب هذه الحقوق ، وتدعى حقهافى السيادة على الأرض التى تقوم عليها إسرائيل . وتستند فى الرد على طعن العرب بشرعية وجودها وفى إثبات حقها فى السيادة إلى أربعة مرتكزات أساسية ، تدعى أنها مستندات تاريخية وقانونية ودولية . وهى :

أولا — وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية فى ٢ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩١٧ إلى ممثلى الحركة الصهيونية العالمية .

ثانيا — صك الانتداب البريطانى على فلسطين الصادرة عن عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو (تموز) عام ١٩٢٢ ، والقاضى بتوصية بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور والعمل على اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ثالثاً — توصية الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الصادرة فى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٤٧ ، والقاضية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وقيام اسرائيل دولة على أرض فلسطين .

رابعاً — الحقوق التاريخية والدينية لليهود فى فلسطين .

وكما استعرضنا آنفاً حق السيادة العربى على فلسطين ، سنناقش هذه الردود

والمستندات الاسرائيلية فى ضوء مبادىء الحق وقواعد العدل وأحكام القانون الدولى . محاولين قدر المستطاع توضيح العلاقة بين كل مستند وبين هذه المبادىء والقواعد والأحكام ، ومدى تأثيرها على حق السيادة العربية على فلسطين ، ومدى الشرعية التى يمكن أن تضفيها على الوجود الاسرائيلى فى فلسطين وعلى ادعاءات حق السيادة التى تدعيها الصهيونية على الأراضى العربية التى يقوم عليها كيان إسرائيل .

وعد بلفور وحق السيادة على فلسطين

فى الثانى من نوفمبر ١٩١٧ ، وقبيل نهاية الحرب العالمية الأولى ، منحت الحكومه البريطانية وعداً سرياً لممثلى الحركة الصهيونية العالمية ، تتعهد فيه ببذل أقصى جهودها فى سبيل إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وكانت قبل ذلك قد تعاقدت (فى عام ١٩١٥) مع ممثلى العرب على اشتراك الأمة العربية فى الحرب ضد تركيا وألمانيا ، مقابل اعتراف الحلفاء باستقلال ووحدة الأقطار العربية الشرقية ومن ضمنها فلسطين .

وقد استندت الصهيونية إلى هذا الوعد فى كل خطواتها السياسية والدولية والعسكرية نحو هدفها بالاستيلاء على فلسطين . واستغلته فى ادعائها بشرعية المطالبة بفلسطين ، وفى غزوها وطرد سكانها وفرض الكيان الإسرائيلى على أرضها العربية . فما هو المركز الحقيقى لهذا المستند الإسرائيلى من وجهة نظر القانون الدولى وحقوق السيادة وتقرير المصير .!؟

إن وعد بلفور لا يستند فى طبيعته وظروفه ولا فى محتواه وغاياته ونتائجه ، على أى أساس من القانون أو الحق أو الأعراف الدولية . وهو لا يمكن أن يؤثر على حقوق الشعب الفلسطينى الأساسية ، فى السيادة على فلسطين أو فى تقرير المصير . وهو وكل الإجراءات التى تمت بموجبه أو استندت إليه ، مرتكزات غير قانونية وباطلة للأسباب التالية :

أولاً : إن وعد بلفور منحة من غير ذى حق أو اختصاص أو سيادة فى فلسطين ، إلى من لا يستحقها قانوناً أو حقاً أو ملكية أو وجوداً .

* فلسطين حين صدور هذا الوعد عام ١٩١٧ ، لم تكن أرضاً أو ممتلكة

أو محمية بريطانية . بل كانت لاتزال جزءاً من ولايتى دمشق وبيروت العربيتين في الدولة العثمانية التركية . وبريطانيا لم تكن فى ذلك الوقت ولا قبله تملك أى حق من « حقوق السيادة » فى فلسطين ، حتى تستند إليه فى منحتها ، أو تبرر بموجبه تصرفها العدوانى بجعل فلسطين وطناً قومياً ليهود العالم .

فعلى الرغم من أن « حق السيادة » على أية أرض هو حق طبيعى من حقوق شعبها الأساسية ، فإن دولة الخلافة العثمانية كانت عام ١٩١٧ هى التى تمثل « السيادة القانونية » على فلسطين . فقد كانت فلسطين فى تلك الفترة لا تزال إقليما فى الدولة العثمانية التركية ، وكان شعبها لايزال يعتبر من وجهة نظر القانون الدولى جزءاً من شعب هذه الدولة ، القائمة فعلا والمعترف بها دولياً . ومن أوليات مبادىء القانون الدولى أن يكون حق السيادة على فلسطين ، ومباشرة إختصاصات هذا الحق الداخلية والخارجية عام ١٩١٧ للدولة العثمانية وليس لبريطانيا[1] .

* وكما لم تكن فلسطين حين صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ إقليماً بريطانياً أصلياً أو تابعاً أو محتلا من قبل بريطانيا ، فإنها لم تكن كذلك إقليماً مضافاً إلى أملاكها ، أو متنازلا عنه لها ، أو واقعاً تحت يدها أو سلطتها بأى شكل من الأشكال فى هذا التاريخ .

فبعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ووقوف بريطانيا وتركيا فى صفين متحاربين ، إعترفت بريطانيا نفسها عام ١٩١٥ بانتقال « حق السيادة » على البلاد العربية ومنها فلسطين ، إلى العرب سكان الولايات العربية فى الدولة العثمانية أنفسهم . ووقعت مع الشريف حسين رئيس الدولة العربية المعلنة آنذاك

---

(١) ـ القانون الدولى العام « مظاهر السيادة » د . أبو هيف .
ـ مجموعة الوثائق الدولية وحق السيادة » . فوشى .

« المعاهدة العربيــة البريطانية » ودخل العرب ومنهم شعب فلسطين الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦ إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا على هذا الأساس ومن أجل تحقيق الحرية والوحدة لـكل بلادهم الشرقية ومنها فلسطين .

وظلت بريطانيا طيلة الحرب العالمية الأولى وحتى نهـاية عام ١٩١٧ ، لاتزال تقف مع جيوشها وحلفائها غربى قنال السويس . وكان العرب وحدهم ومنهم شعب فلسطين ، هم الذين يحاربون الأتراك والألمـان فى كل الأجزاء السورية . وهم الذين مهدوا للجيوش البريطانية والحليفة إجتياز قناة السويس ودخول فلسطين « كحلفاء محررين » فى ديسمبر من عام ١٩١٧[١] .

فمنذ قيام الدولة العربية ودخولها الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الدولة التركية عام ١٩١٦ ، أصبحت هى التى تمثل « الحـارس الواقعى » لحق السيادة على البلاد الشرقية ومنها فلسطين . وبعـد أن أعلنت البلاد السورية ومنها فلسطين حكومة إقليمية فى نطاق تلك الدولة العربية ، واعترف بها الحلفاء وأقاموا لهم تمثيلا فى عاصمتها دمشق فور انتهاء الحرب فى نهاية عام ١٩١٨ ، أصبحت الدولة العربية هى التى تمثل حق « السيادة القانونية والفعلية » على فلسطين[٢] .

وبعـد انتهاء الحرب وانفصال فلسطين عن تركيا وإعلان مبادىء الحرية وتقرير المصير لـكل الشعوب وإقرار ميثاق العصبة ، وخاصة المادة (٢٢) المتعلقة

---

(١) وثائق مؤتمر فلسطين العربى البريطانى ـ لندن . فبراير ١٩٣٩ .
ـ أزمة الشرق الأوسط مذكرات ووثائق . إصـدار رابطة الحقوقيين الديمقراطية العالمية . بروكسل .
(٢) ـ طرق اكتساب وفقد الملـكية الاقليمية . « القانون الدولى العام . د . أبو هيف . د. حامد سلطان .
ـ « القانون الدولى العام » بوستامنت .

بالأقاليم والشعوب التى كانت محكومة من قبل تركيا وألمانيا ، أصبح حق السيادة على فلسطين من حقوق شعبها فى الدرجة الأولى . سواء بمقتضى الحق الطبيعى المقرر لكل الشعوب ، أو بالاستناد إلى المادة (٢٢) من الميثاق التى جعلتها كيانا سياسياً مستقلاً ومنفصلا وذا سيادة خاصة ، أو بمقتضى المعاهدة العربيةالبريطانية وحق النصر الذى شارك شعب فلسطين كحليف فى إحرازه .

* ولم يثبت بأى شكل من الأشكال أن تركيا كانت قد تنازلت لبريطانيا عن سيادتها القانونية على فلسطين ، قبل أو بعد عام ١٩١٧ . كما أن بريطانيا لم تدع أن معاهدتها مع العرب قد فوضتها بالتصرف بفلسطين لصالح الصهيونية العالمية ، أو تنازلت لها عن حق السيادة على فلسطين .

* وكذلك فإن شعب فلسطين لم يتنازل فى يوم ما ، لا قبل عام ١٩١٧ ولا بعده ، عن حقه فى وطنه وفى سيادته الكاملة على أرضه . ولم يوكل بريطانيا فى يوم ما ، لاقبل الحرب العالمية الأولى ولا بعدها ، بممارسة هذا الحق أوالتصرف فيه لصالح اليهود والصهيونية العالمية . بل على العكس من ذلك ، فقد أكد شعب فلسطين تمسكه بحق سيادته ورفضه المطلق لوعد بلفور بكل الوسائل منذ فضحه من قبل السوفييت عام ١٩١٨ وطرحه أمام عصبة الأمم عام ١٩٢٢ ، وحتى قبل تنفيذه من قبل بريطانيا وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ .

ولعل فى قرارات المؤتمر الوطنى السورى واستفتاء لجنة كنج - كرين الدولية عام ١٩١٩ ، وفى قرارات المؤتمرات الفلسطينية وثورات شعب فلسطين المتتالية ضد وعد بلفور وكتب بريطانيا البيضاء المتعددة منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٤٨ ما يكفى للتدليل على رفض شعب فلسطين لهذا الوعد العدوانى ، وما يثبت تمسك شعب فلسطين بحقه فى وطنه وحقه فى سيادته على كل أرضه .

ومادامت بريطانيا لا تملك حق السيادة على فلسطين عام

١٩١٧ بأى مظهر من مظاهرها الدولية ، القانونية أو الفعلية . . ولم يتوفر لها أى شرط من الشروط الأصلية أو الانتقالية اللازمة لاكتساب حق الملكية الأقليمية فى فلسطين حين إصدار وعد بلفور ، فإن هذا الوعد باطل من وجهة نظر القانون الدولى . ولا يشكل إلا مجرد وعد فردى ، لا يترتب عليه أى قيمة حقوقية إزاء الآخرين ، سواء بمقتضى الحقوق الطبيعية أو بالنسبة لأحكام القانون الدولى . ولا يمكن أن يترتب عليه أى أثر مشروع للصهيونية فى فلسطين أو ضد شعب فلسطين [1] .

ثانياً . إن وعد بلفور فى أساسه إتفاق باطل دولياً ، شكلا وموضوعاً . فهو :

١ — مشوب بانعدام الأهلية الدولية عند التعاقد .

٢ — وباطل لعدم شرعية موضوعه .

٣ — وملغى بمقتضى عهد عصبة الأمم . وذلك للأسباب التالية :

(أ) إن فلسطين حين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، لم تكن إقليما خالياً من السكان أو غير مملوك . بل كان أصحابه العرب يملكونه ويسكنون كل شبر فيه .

وفلسطين حين إصدار وعد بلفور من قبل الحكومة البريطانية للصهيونية العالمية عام ١٩١٧ ، لم تكن تعرف على أرضها ما سمى بمقتضى هذا الوعد « بالتراث اليهودى » . ولم تكن أيضا تعرف أيضا ما سمى

---

(١) ـ مجموعة الوثائق الدولية . فوشى .

ـ القواعد الدولية المكسبة للملكية الإقليمية . أحكام إتفاق برلين لعام ١٨٨٥ « د . أبو هيف » القانون الدولى العام . فصل ٤ .

« بالشعب اليهودى » بين فئات شعبها العربى ، المسلمة والمسيحية واليهودية ، المتآخية والآمنة فى وطنها العربى بسلام . فلم يكن فى فلسطين عام ١٩١٧ أى أثر لشعب يهودى أو قومية يهودية . وكل ما كان يمت بصلة لليهودية فى فلسطين آنذاك ، هو وجود حوالى ٤ ٪ من سكانها العرب يدينون بالديانة اليهودية ، وبضعة آلاف من اليهود الأوربيين استوطنوها منذ مطلع القرن التاسع عشر تحت الاعتبارات الدينية المحضة .

وإنما كان قد قام فى مدينة بال بسويسرا ومنذ عام ١٨٩٧، تنظيم أوروبى أطلق على نفسه اسم « المؤتمر الصهيونى » ، واتخذ له برنامجاً أطلق عليه اسم « البرنامج الصهيونى » ، وطرح شعاراً لأعضائه قال فيه: « إن هدف الصهيونية هو تكوين أمة للشعب اليهودى فى فلسطين . وذلك بمساعدة اليهود فى كل بقاع العالم حتى تصبح فلسطين مركزاً وموضع فخر لكل يهودى سواء من الناحية الدينية أو الناحية العنصرية » .

ووعد بلفور منح فلسطين عام ١٩١٧ لهذا التنظيم الأوروبى الغريب، وليس لشعب يهودى موجود فى فلسطين . ومنح وعد بلفور فلسطين لهذا التنظيم الأوروبى الغريب ، قبل أن يكون له دولة أو حتى موضع قدم فى فلسطين ؛ بل ودون أن يكون لليهودية أى أثر سياسى أو اجتماعى أو قومى قائم فى أى بقعة من أرض فلسطين . فطرف التعاقد مع بريطانيا فى هذا الوعد الذى تبنى عليه الصهيونية نتائج قانونية أو دولية ، هو شخص أو أشخاص ، وليس دولة، سواء كانت تامة السيادة أو ناقصتها . ومن أوليات صحة انعقاد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، أهلية عاقديها الدولية للابرام . وشرط الأهلية الدولية ، هو كون المتعاقدين من الدول أولا، ومن الدول التامة السيادة كشرط أساسى فى النتيجة.

وحتى الدول ناقصة السيادة اعتبرها القانون الدولى ناقصة الأهلية للتعاقد ،

أو منعدمة الأهلية تماماً، تبعاً لمدى تبعيتها . وقضى القانون الدولى ببطلان أى اتفاق دولى أو معاهدة من هذا القبيل [1] . أما التعاقد أو الاتفاق أو المعاهدة مع الأفراد أو الهيئات ، فهو باطل دوليا شكلا وموضوعاً لعدم صحة الابرام . ولا يمكن بأى حال من الأحوال امتداد أثر مثل هذا التعاقد بالنسبة لغير أطرافه . وحتى أنه لفقدان شروط الصحة والأهلية لا يلزم حتى أطرافه بموضوعه [2] .

فوعد بلفور هو اتفاق لم تتوفر له شروط الصحة ، وتعوزه الأهلية الدولية لدى أحد طرفيه عند التعاقد . فهو اتفاق باطل دوليا .

(ب) إن وعد بلفور استهدف فى موضوعه ، التعاقد مع الصهيونية العالمية على طرد شعب فلسطين من وطنه وبيوته ومزارعه ، وإعطائها إلى غرباء عن هذا الوطن ، دعاهم هذا التعاقد بيهود العالم . وتعهدت بريطانيا بموجبه بوضع كل امكانياتها من أجل جمعهم وترحيلهم إلى فلسطين . وذلك دون علم أهل فلسطين الشرعيين ، ودون إرادتهم، ودون مراعاة حقوقهم الطبيعية ومصالحهم الأساسية .

وعبرت الصهيونية العالمية ، طرف التعاقد الثانى فى هذا الاتفاق ، عن موضوع هذا الاتفاق بالحقيقة التالية : « إن هدف الصهيونية هو تكوين أمة يهودية فى فلسطين . . وفلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن . . وعلى يهود العالم أن يضيقوا الخناق على أهل فلسطين حتى يجبروهم على تركها إلى الأقطار العربية الواسعة . . وإلى الصحراء . . » [3]

---

(١) (القانون الدولى العام) بحث «صحة انعقاد الاتفاقات الدولية» ـ بوستامنت ـ حامد سلطان ـ أبوهيف .

(٢) مجموعة الوثائق الدولية فوشى .

(٣) قرارات المؤتمر الصهيونى الأول . بال ١٨٩٧ . والثانى . لاهاى ١٩٠٨ .

وعبرت بريطانيا عن هذا الموضوع المناقض لـكل القوانين والأعراف الدولية ولجميع القيم والمبادىء الأخلاقية والإنسانية ، بإقامة إسرائيل على أرض العرب فى فلسطين .. وبطرد مليون ونصف مليون من سكان فلسطين إلى خارج فلسطين ، والحـكم عليهم بالحياة « كلاجئين »،دون وطن وبلا مأوى، وبلا مورد عيش شريف .

ومن أسس صحة التعاقد الدولى الاولية ، « مشروعية موضوع التعاقد». وهذه المشروعية تقضى أن يـكون موضوع الاتفاق « جائزاً » ، « ومما يبيحه القانون » ، « وتقره مبادىء الأخلاق » ٠ وكل تعاقد يتعارض مع شرط من شروط هذه المشروعية لا يعتبر صحيحاً من وجهة نظر القانون الدولى .بل يعتبر باطلا ، وغير ملزم للآخرين ، وحتى لأطرافه عند المعارضة[1] .

ووعد بلفور اتفاق غير جائز لـكونه يشكل انتهاكاً للحقوق الطبيعية لشعب فلسطين ، واعتداءاً على مبادىء الأخلاق وحق تقرير المصير ، وتجاهلا لإرادة شعبومصيروطن.وهو مشوب بعدمالأهليةوعدم المشروعية وبالاكراه والغش فى شكله وموضوعه .

(ج) ووعد بلفور اتفاق لاغ منذ إقرار « عهد عصبة الأمم » عام ١٩١٩.

فقد نصت المادة (٢٠) من« عهد العصبة »،الذى وقعته بريطانيا والتزمت به كعضو ومؤسس فى تـكوين عصبة الأمم ، على : « اعتراف الدول الأعضاء فى العصبة ببطلان كل معاهدة أو اتفاق أو عهد سابق ، إرتبط به الأعضاء قبل تأسس العصبة وكان موضوعه يتنافى مع مبادىء عهد العصبة أو نصوصه » . وقد كان عهد العصبة يقومفى الدرجة الأولى على احترامحقالشعوب بالاستقلال وتقرير المصير . . وكانت مبادئه الأساسية تنص على « احترام قواعد القانون

(١) القانون الدولى العام . سموحى فوق العادة . اكسبول .

الدولى » و « مبادىء الحق والعدل وقيم الأخلاق والإنسانية[1] » .

ثالثاً — إن وعد بلفور اتفاق باطل ، لأنه يتعارض مع تعهدوالتزام سابق فى نفس الموضوع ، خلافاً للقواعد العامة لصحة التعاقد فى القانون الدولى ، وللمادة (١٠٣) من « عهد عصبة الأمم » التى جاءت بعد هذا الوعد لاغية له ومزيلة لكل أثر قانونى أو دولى له[2] . . » .

فلقد أعطت بريطانيا للعرب وعداً مماثلا ، وبنفس موضوع وعد بلفور ، وبتاريخ سابق على تاريخه . وهو « المعاهدة العربية البريطانية » المعقودة بين العرب وبريطانيا خلال عام ١٩١٥ ، والتى اعترفت فيها بريطانيا بقيام الدولة العربية فى الحجاز وبسلطتها على كل الأقطار العربية الشرقية ومنها فلسطين ، والتى تعهدت بموجبها « بعدم إبرام أى صلح أو اتفاق إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية واستقلالها . . » . ولقد شملت هذه المعاهدة الأقطار العربية المحددة فى « رسائل حسين — مكماهون » ، وكانت فلسطين بحدودها الدولية من ضمن هذه الأقطار .

واتفاقية « حسين — مكماهون » كانت معاهدة دولية بكل ما لهذه العبارة من مفهوم قانونى ودولى صحيح . وتوفرت فيها ولها كل شروط الصحة والانعقاد والشرعية والالزام . ولم تستطع بريطانيا فى أى مرحلة من مراحل مؤامراتها العدوانية على فلسطين أن تنكرها . بل أكدت فى أكثر من مناسبة شرعيتها وإلغاءها لوعد بلفور ، وتعللت على الدوام بأن هذا الوعد « لا يعنى جعل فلسطين يهودية ، كما أن رسائل حسين — مكماهون لا تعنى جعل فلسطين

---

(١) مقدمة عهد عصبة الأمم والمبادىء التى يقوم عليها .

(٢) عهد عصبة الأمم — القانون الدولى العام . بحث « صحة الانعقاد فى المواثيق الدولية » . سموحى فوق العادة — أبو هيف — بوستامنت — فوشى .

دولة عربية مستقلة[1] . . » .

فقد أكدت بريطانيا إلزامية هذه المعاهدة بلسان وزير خارجيتها بلفور نفسه فى رسالته للشريف حسين فى ٨ فبراير ١٩١٨ ، بعد كشف السوفييت لمواثيق بريطانيا السرية ضد العرب مع فرنسا والصهيونية.. وأكدتها بالاشتراك مع فرنسا بالاعتراف بالدولة العربية ومنها فلسطين، على لسان ممثليهما فى دمشق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ . . وأكدها وزير العدل البريطانى « باكاستر » فى مجلس اللوردات ، جوابا على طعن العرب بقانونية صك الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٣ ، بجملته المشهورة : « لقد أعطى تعهد صحيح من جهة ورجع عنه من الجهة الثانية » . وأكدها مجلس اللوردات البريطانى نفسه بتوصيته الصادرة أثر مناقشاته لبنود صك الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٣ ، والتى جاء فيها :

« إن مجلس اللوردات لا يقر الانتداب على فلسطين بشكله الحالى ، لأنه يشكل خرقاً مباشراً للعهود المقطوعة من قبل حكومة صاحب الجلالة لشعب فلسطين بموجب التصاريح الواردة فى مستندات مكماهون لسنة ١٩١٥، والتى أعيد تأكيدها سنة ١٩١٨ . وأن هذا الانتداب بنصه الحالى يتعارض مع أمانى ورغبات الأكثرية الساحقة لشعب فلسطين . ولهذا يتوجب تأجيل التصديق عليه من قبل عصبة الأمم ريثما تجرى عليه التعديلات طبق العهود المقطوعة » .

ولقد قررت اللجنة العربية البريطانية التى ألفها مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٣٩ لدراسة المكاتبات المتبادلة بين شريف مكة ، وبين مكماهون ممثل بريطانيا سنتى ١٩١٥ ، ١٩١٦ .

---

(١) ــ (رسائل حسين ــ مكماهون) . أزمة الشرق الأوسط ــ رسائل ووثائق . إصدار رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية بروكسيل .

« . . إن حكومة جلالته لم تكن حرة التصرف فى فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالى فلسطين ومصالحهم ، وأن هذه البيانات يجب أن تدخل فى الحساب عند محاولة تقرير المسئوليات التى حملتها حكومة جلالته حيال هؤلاء الأهالى ، كنتيجة للمكاتبات ، كائناً ، ما كان تفسيرها[1] .

فالخلاصـــة :

* أن فلسطين موضوع إتفاق بلفور ، لم تكن حين إصدار هذا الاتفاق عام ١٩١٧ :—

إقليما بريطانياً أصلياً ، ولا مستولى عليه من قبلها ، ولا مضافاً إلى أملاكها بأى شكل من أشكال التبعية ، ولا متنازلا لها عنه أو عن حق السيادة عليه . ولا واقعاً تحت يدها أو سلطتها بأى شكل من الأشكال . ولم تكن فلسطين أيضاً :

إقليما خالياً من السكان ، ولا إقليما غير مملوك . بل كان إقليما يسكنه العرب أصحابه الشرعيون ويملكون كل شبر فيه . وتتوفر فى شعبه وعلى أرضه كل حقوق السيادة والملكية الإقليمية لغير بريطانيا ، بمقتضى القواعد والأعراف الدولية والحقوق الطبيعية .

* وأن الصهيونية العالمية ، طرف هذا الاتفاق مع بريطانيا وشريكتها الأولى فى عدوانيته ، لم تكن حين صدور هذا الاتفاق عام ١٩١٧ .

— دولة قائمة فى العالم ، ولا دولة موجودة فى فلسطين .

---

(١) الوثائق المشار إليها مثبتة فى الوثيقة رقم (١١) من كتاب (الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين) منقولة عن (مؤتمر فلسطين لعام ٩٣٩)ـ لندن .

— ولا شعباً قائماً فى فلسطين ، ولاقومية تتمتع بأى وجود سياسى أو اجتماعى أو حتى بشرى فى فلسطين .

— بل كانت حركة دولية عــدوانية ، تقيم خارج فلسطين ، ولا يربط بين أعضائها إلا خطط غزو أرض فلسطين ، ونوايا القتــل والإبادة ضــد شعب فلسطين . خلافاً للحقوق الطبيعية والقانون الدولى ، وخلافاً للقيم والأعراف الأخلاقية والإنسانية .

* وإن هذه الحقائق القانونية ، المؤيدة بالواقع والتاريخ والوثائق الدولية ، تجعل كلها من اتفاق (بلفور — وايزمن) ضد فلسطين :

— عدواناً على القانون الدولى وحقوق الإنسان ، وانتهاكا للحقوق الطبيعية والقيم الأخلاقية والإنسانية .

— وتعطى هذا الوعد العدوانى صــفة المنحة من غير ذى حق أو اختصاص ، لمن لا يستحقها ولمن ليس هو بموضعها الصحيح .

— وتنزله من مرتبة الاتفاق الدولى إلى مجر الوعد الفردى ، الذى لايلزم أحداً ولا يرتب أى قيمة حقوقية ، من وجهة نظر الحقوق الطبيعية والدولية تجاه الآخرين ، ولايرتب أى أثر مشروع ضد شعب فلسطين وحقوقه فى وطنهوسيادته على مصيره .. ! !

— بل إنها تلغيه منأساسه ، وتقضى بالبطلانوالعدوانعلى كل أثر منآثاره .

اسرائيل وصك الانتداب

وكما كان وعد بلفور اتفاقاً باطلا من وجهة نظر الحقوق الدولية والطبيعية ، فإن صك الانتداب الذى استندت إليه بريطانيا والصهيونية العالمية فى إغتصاب فلسطين وطرد شعبها منها وفرض إسرائيل على أرضه ، كان أيضاً مستنداً باطلا ووثيقة دولية غير صحيحة ولاملزمة . سواء من حيث المبدأ والجوهر أو من حيث الشكل والتطبيق . وذلك للأسباب التالية :

أولا : إن اعتبار الحلفاء بلاد العرب ومنها فلسطين بلاد عدو محتلة ، يجرى عليها ما يجرى على ممتلكات ألمانيا وتركيا ، وتخضع لسياسات الفتح والغنائم ومناطق النفوذ تحت ستار الإنتداب .. ، كان تنكراً للاتفاقات الدولية الصحيحة واعتداء على أحكام القانون الدولى ، وانتهاكا لحق تقرير المصير . ففلسطين أصبحت منذ عام ١٩١٥ وبعد المعاهدة العربية البريطانية ، جزءاً من بلاد حليفة ومن دولة مستقلة هى الدولة العربية ، التى حاربت إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا ، وحررت بنفسها وجيشها معظم أرضها من الحكم التركى ، وساهمت مساهمة فعالة فى إحراز النصر النهائى عام ١٩١٨ .

والجيوش البريطانية لم تدخل فلسطين عام ١٩١٧ كجيوش محتلة عدوة ، بل دخلتها كجيوش حليفة مع الجيش العربى ، بين تأييد شعب فلسطين ومساندته ، وبحكم المعاهدة والمصالح المشتركة .

وكما كان من غير الممكن إعتبار بلجيكا بلاد عدو محتلة بعد تحريرها ، كان من حق شعب فلسطين أن يتمتع باستقلاله وأن يمارس حقه فى تقرير مصيره

بعد عام١٩١٨ . وذلك استناداً إلى المعاهدة العربية البريطانية المعقودة عام١٩١٥ وإلى اشتراكه فى الحرب وإحراز النصر .

ثانياً : إن صك الانتداب على فلسطين يخالف المبدأ الأساسى الذى قامت عصبة الأمم ، وهو : حق تقرير المصير .

فعلى الرغم من إقرار مجلس الحلفاء لهذا المبدأ الأساسى وإثباته فى عهد عصبة الأمم عام ١٩١٩ ، وعلى الرغم من تطبيقه من قبل العصبة فى حالات كثيرة وبالنسبة لشعوب عديدة عند تسوية مشاكل الحرب العالمية الأولى ، فإن العصبة تجاهلت هذا الحق كلياً بالنسبة لفلسطين . وتجاهلت بشكل أكثر كل النداءات والقرارات والمؤتمرات والاستفتاءات ، التى عبر بواسطتها شعب فلسطين عن إرادته فى مستقبله ، والتى حدد فيها المصير الذى اختاره لحياته .

فقرار المؤتمر الوطنى السورى ، وهو السلطة التشريعية للحكومة العربية التى قامت آنذاك فى دمشق وكانت من ضمن أجزائها فلسطين ، عبر عام ١٩٢٠ بشكل حازم وإجماعى وبحضور ممثلى الحلفاء وعصبة الأمم ، عن رفض العرب ومنهم شعب فلسطين للانتداب ولوعد بلفور ولجميع أشكال الحماية والوصاية . وقرارات المؤتمرات الفلسطينية فى حيفا ويافا والقدس خلال أعوام ١٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢ الصادرة بحضور ممثلى بريطانيا وفرنسا ، والمرفوعة بواسطتهما لمجلس الحلفاء وعصبة الأمم ، عبرت أيضاً بشكل حازم وإجماعى عن رفض شعب فلسطين القاطع للانتداب ووعد بلفور وتمسكه بالاستقلال والوحدة ضمن الدولة العربية .

ولعل فى تقرير لجنة « كنج — كرين » ، الموفدة عام ١٩١٩ من العصبة والرئيس الأمريكى ولسون أثناء انعقاد مجلس الحلفاء وعصبة الأمم فى فرساي إلى فلسطين والشرق الأوسط ، للوقوف على رغبات شعوبها واستفتائها فى المصير الذى تختاره ، ما يؤكد مخالفة عصبة الأمم لعهدها ومبادئها فى فرضها

الإنتداب البريطانى على فلسطين ،وما يؤكد انتهاك هذا الانتداب بشكل فاضح لحق شعب فلسطين فى تقرير مصيره . فقد قدمت اللجنة المذكورة إلى عصبة الأمم ومجلس الحلفاء عام ١٩١٩ تقريرها عن نتيجة الاستفتاء الذى قامت به ، وجاء به عن فلسطين بالذات ما يلى :[١]

« إن الرئيس الأمريكى ولسن وضع المبدأ التالى كواحد من المقاصد الأساسية الأربعة التى يحارب الحلفاء من أجلها ، وهو : أن حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية ، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولا حراً ، لا على أساس المصالح المادية لدولة أو لأمة أخرى ترغب فى حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لفائدتها أو لسيادتها .

« فاذا كان المبدأ سيسود ، وإذا كانت رغائب السكان فى فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن سكان فلسطين غير اليهود — وهم تسعة أعشار السكان تقريباً — يرفضون البرنامج اليهودى رفضاً باتاً . والجداول المرفقة تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شىء مثل إجماعهم على هذا الرفض .

« إن تعريض شعب ، هذه حالته النفسية ، لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط إقتصادى اجتماعى أجنبى متواصل ؛ هو نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، وهو إعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

---

(١) تقرير لجنة (كنج – كرين) ونتائج الاستفتاء المفصلة مثبتة فى (الملحق هـ) من كتاب (يقظة العرب) لجورج أنطونيوس . نقلا عن (مطبوعة المحرر والناشر الأمريكية) تاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢ – نيويورك – .

« ولقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين ، بل يشمل سكان المقاطعات السورية الأخرى . فان ٧٢ ٪ من مجموع العرائض المقدمة كانت ضد الصهيونية . ولم ينل أى مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة سوى مطلب الاستقلال ووحدة الأجزاء السورية » .

ولكن على الرغم من كل هذا ، وخلافاً لمبادىءالعصبة وميثاقها ولمبادىء الحلفاء وحق تقرير المصير ، فان المؤامرة البريطانية الصهيونية تمكنت من حمل عصبة الأمم على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى . وتمكنت فى النهاية من إقرار صك الانتداب على فلسطين كما وضعه المؤتمر الصهيونى العالمى .

ثالثاً : إن صك الانتداب على فلسطين ، مخالف بشكله وموضوعه لعهد عصبة الأمم ومبادئه، ومناقض بأهدافه ووسائله« لنظام الانتدابات » ولأحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة المنظمة لهذا النظام ولاختصاصات الدول المنتدبةمن قبل عصبة الأمم .. !!

* فقد نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم على ما يلى :

١ — إن المستعمرات والأقطار التى قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التى كانت تحكمهاتركيا وألمانيا والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف فى معترك الحياة الجديدة ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل : بأن خير هذه الشعوب وتقدمهاوديعة مقدسةفى عنق الحضارة فيجب أن تدرج فى هذا الميثاقالضمانات للقيام بحق هذه الوديعة .. »

٢ — وأن الطريقة المثلى لتطبيق هـذا المبدأ عملياً هى أن يعهد فى

تدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التى تمكنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافى من الاضطلاع بهذه المسئولية وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة من عصبة الأمم .

٣ — ولابد لصفة الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب فى الرقى وموقع القطر الجغرافى وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من هذه الأحوال .

٤ — إن بعض الجماعات التى كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقى إلى درجة يستطاع معها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمشاهدة الإدارية لها دولة منتدبة . وذلك إلى الوقت الذى تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها ، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات إعتبار رئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة . »

* إن ما يتضح من أحكام المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم الخاصة بالانتداب ، أنها تستهدف خير الشعوب المنتدب عليها وتقدمها . وتجعل هذه المهمة وديعة فى أعناق الدول المنتدبة ..!

بل إن الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) إعتبرت الأقطار الخارجة من حكم الدولة العثمانية « أمماً مستقلة » وضعتها تحت القسم (١) من نظام الإنتداب بالنسبة لرقيها وتقدمها . وحصرت مهمة الانتداب عليها فى « إسداء المشورة والمساعدة لها إلى حين تمكنها من الوقوف وحدها . واعترفت بحقها فى اختيار الدولة المنتدبة عليها .

* ولقد صنف الانتداب على فلسطين تحت القسم (١) ، واعتبر الإنتداب

عليها مما ينطبق على أحكام الفقرة الرابعة ، باعتبارها من الأقطار الخارجة من حكم الدولة العثمانية .

* غير أن مقارنة مستعجلة بين هذه المبادىء وبين أحكام الانتداب على فلسطين ، تكفي لإثبات مخالفة هذا الصك لميثاق العصبة وللمادة (٢٢) من عهدها الخاصة بنظام الانتدابات ، وتؤكد إنتهاكه المكشوف لحقوق شعب فلسطين ، وخيانته السافرة لأحكام وديعة الانتداب . . ، وتآمره العدواني على خير فلسطين .. وتقدم شعبها .. ومستقبله (١) .. !

— فقد جاءت مقدمة صك الانتداب محددة مهمته الأولى « بتمكين الصهيونية العالمية من جعل فلسطين وطناً قومياً ليهود العالم » ، وليس « بتمكين شعب فلسطين من الوقوف وحده وممارسة إستقلاله ومصيره » . وذلك خلافاً لأحكام الفقرة الرابعة ولكل روح ونصوص نظام الانتداب .

— وجاءت المادة الأولى من الصك معطية لبريطانيا « السلطة التامة فى التشريع والإدارة » ، لا مجرد « اسداء المشورة والمعونة لشعب فلسطين » .

— وجاءت مادته الثانية موضحة مهمة الدولة البريطانية المنتدبة : « بوضع فلسطين فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى فيها ... » . وليس « الأخذ بيد شعب فلسطين نحو الحكم الذاتى والتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، توصيلا له للقدرة على ممارسة استقلاله » تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من نظام الانتداب .

— وجاءت كل مواد الصك ، محددة خطة عمل الانتداب البريطانى لصالح الصهيونية العالمية وضد حقوق شعب فلسطين المنتدب عليه لصالح خيره وتقدمه واستقلاله .

---

(١) نص صك الإنتداب مثبت فى كتاب « أزمة الشرق الأوسط » لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية .

فتسهيل الهجرة اليهودية العالمية إلى فلسطين ، وتسهيل التمتع بالجنسية الفلسطينية للمهاجرين ، وتسهيل انتقال أراضى الدولة للمهاجرين ، وإشراكهم بالادارة والتعليم والتنظيم ، هى التى حددها صك الانتداب للدول المنتدبة على فلسطين .

فلقد اعترف نظام الانتداب لفلسطين بحق الحكم الذاتى والاستقلال ، ولكن صك الانتداب على فلسطين جاء يؤكد حق بريطانيا باستعمار فلسطين ويحدد مهمتها بإفناء شعب فلسطين وتقديم وطنها هدية لليهودية العالمية . واعترف نظام الانتداب لشعب فلسطين بحقهم فى إدارة أمورهم الداخلية والتشريعية والادارية . . فجاء صك الانتداب سالباً لهذه الحقوق الطبيعية منهم ، ومطلقاً يد بريطانيا فى حكمهم حكماً استعمارياً مباشراً وبوليسياً بشعاً ، وعاملا على تسخيرهم لصالح الوطن القومى اليهودى على حساب وجودهم وحقوقهم فى أوطانهم .

— وجاءت كل صكوك الانتداب على أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، مراعية لنظام الانتداب ومنسجمة إلى حد ما مع أحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة ، ، باستثناء صك الانتداب على فلسطين . فقد سمى خطأ بالانتداب ، لأنه فى نصوصه وروحه وواقعه إستعمار مبرر وإفناء منظم ، وسرقة مشروعة بحكم القانون الذى أطلق عليه إسم « صك الانتداب على فلسطين » .

إسرائيل
وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

أما المستند الثالث والأهم ، الذى تستند إليه إسرائيل فى وجودها العدوانى فى الشرق الأوسط ، فهو قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧ ، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة دولية . فقد تمكنت الصهيونية العالمية ، إرتكازاً على وعد بلفور وصك الانتداب ، وبمساعدة بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية الضالعة معها ، من حشد (٦٢٩) ألف مهاجر يهودى فى فلسطين خلال الفترة من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٤٧ . وتمكنت باستخدام نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ بريطانيا المنتدبة على فلسطين ، وباستغلال ظروف وأجواء الحرب العالمية الثانية وحداثة تكوين الأمم المتحدة من الحصول على هذا القرار الجائر الخطير .

غير أن هـذا القرار ، رغم كل الأضواء الزائفة التى سلطت عليه لاثبات موضوعيته فى مسألة الشرق الأوسط المعقدة ، هو قرار باطل شكلا وموضوعاً. **وذلك لعدم صلاحية المنظمة الدولية لاصداره ، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية من جهة ، ولعدم قانونية الاجراءات التى تم بموجبها إعتماده وتنفيذه من جهة ثانية** . وذلك للأسباب التالية :

١) — إن ديباجة « ميثاق الأمم المتحدة » والفقرة (٢) من المادة (١) من هذا الميثاق ، أكدتا :

« أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق بين الشعوب ، بأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها .. »

وأن « الفصل الثانى عشر » من هذا الميثاق حدد فى المواد (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٨٠) إختصاصات الأمم المتحدة فى تطبيق هذه المقاصد والمبادىء بالنسبة للأقاليم التى لا تتمتع بالاستقلال التام ، ومنها الأقاليم المشمولة بالانتداب.

فقضت المادة (٧٥) من الميثاق : « بإنشاء نظام وصاية دولى تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك لادارة الأقاليم التى قد تخضع لهذا النظام ... »

وقررت المادة (٧٧) تطبيق نظام الوصاية المذكور على الأقاليم من الفئات التالية . وكان فى مقدمتها « الأقاليم المشمولة بالانتداب عند وضع الميثاق .. » ومنها بالطبع إقليم فلسطين الذى كان يخضع آنذاك للانتداب البريطانى .

وحددت الفقرة (ب) من المادة (٧٦) : « الأهداف الأساسية لنظام الوصاية على هذه الأقاليم طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة المبينة فى المادة الأولى من هذا النظام » . وهى :

ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم هذه الشعوب ويتفق مع رغباتها التى تعرب عنها بملء حريتها .. »

وجاءت المادة (٨٠) محددة إختصاص الدول المنتدبة والأمم المتحدة ذاتها ، على الأقاليم التى قررت المادة (٧٧) وضعها تحت نظام الوصاية الدولية

وذلك خلال الفترة إلى حين وضع هذه الأقاليم تحت الوصاية الدولية . فقررت في الفقرة (١) منها مايلي :

« ... وإلى أن تعقد إتفاقيات الوصاية لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه ، تأويلا أو تخريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دولة أو شعب ، أو يغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة طرفاً فيها » .

* فالواضح والمقرر من هذه المبادىء العامة أمران أساسيان :

الأول : أن جميع البلدان المنتدب عليها قبل قيام الأمم المتحدة تظل تحت نظام الوصاية السابقة دون مساس أو تغيير بجميع الحقوق المعترف بها إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد ويطبق عليها .

الثاني : إن أي تغيير أو تبديل أو تطوير في شؤون تلك البلدان المنتدب عليها يجب أن يتم في حدود الفقرة الأولى من المادة (١) ، والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . أي نتيجة لممارسة سكان هذه البلاد حق تقرير المصير ، أو نتيجة لوصولها للحكم الذاتي والاستقلال الكامل » .

* وبالنسبة لبريطانيا في فلسطين فقد كانت تعني هذه الأحكام أمر أمرين:

أولهما : أن تستمر بريطانيا في ممارسة تعهداتها كدولة منتدبة إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد ، أو أن تبيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره .

وثانيهما : إعلان استقلال فلسطين لبلوغ شعبها القدرة على إدارة نفسه بنفسه .

وكذلك فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كانت مقيدة فى هذا الخصوص بما نص عليه ميثاقها . **فهى لا تملك حق خلق دولة جديدة أو إزالة دولة قائمة إلا وفقاً لإحدى حالتين :**

الأولى : تأييد إعلان إستقلال بلد مستعمر أو منتدب لبلوغه القدرة على حكم نفسه بنفسه .

الثانية : تأييد رغبة شعب وإرادته عبر عنها بممارســــة حقه الطبيعى فى تقرير مصيره .

وغير ذلك لايوجد فى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا فى نظام أية هيئة متفرعة عنها ، مايجيز خلق دولة أو إزالة دولة ، أو الحــكم فى مصير شعب دون رغبته وإرادته التى يعرب عنها بمل حريته ..!

(٢) غير أن بريطانيا خلافاً لأحكام المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة وخلافاً لأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، أعلنت فجأة فى عام ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين . وحددت يوم ١٥ مارس١٩٤٨ موعداً لإنهاء جلاء قواتها وإدارتها عن البلاد ، وقررت إحالة قضيتها إلى الأمم المتحدة دون أن تقر حلاً لهـا ، ودون أن تنتظر الحل الذى ستقرره الأمم المتحدة ليحل محل إنتدابها ، ودون أن تعطى شعبها حق تقرير مصيره ، ودون أن تراعى مصالح وأمن السكان الذين هم أمانة فى عنقها كدولة منتدبة عليهم .

* ومنـذ ٢٦ شباط فبراير ١٩٤٨ ترك سكان فلسطين للقوة والإرهاب والفوضى تتحكم فىمصيرهم ، دون أن تحرك بريطانيا ساكناً لحماية المدن العزلاء والأطفال والشيوخ والنساء من القتل والتدمير ، خلافاً لواجباتها المحددة بالفقرة (ب) من المادة (٧٦) من الميثاق .

وعلى الرغم مما فى إجرائها هذا من مغالطة صريحة للمواثيق الدولية ، ومن نقض سافر لتعهداتها والتزاماتها وواجباتها الإنسانية كدولة متمدنة . . فإنه انطوى على أبشع مؤامرة ضد شعب وضع أمانة فى عنقها . فقد كانت بريطانيا تدرك تماماً أن أى إجراء قانونى صحيح فى فلسطين سيقضى حتما بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة يشكل العرب غالبيتها الساحقة ، وهذا ما كان يتعارض مع خطتها لتهويد فلسطين .

* وعلى الرغم من أن بريطانيا أحالت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ، فإنها لم تطلب وضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بموجب المادة (٧٧) من الميثاق . كما لم تطلب إعلان استقلالها بمقتضى المادة (٢٢) من ميثاق العصبة والمادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . ولم تطلب تطبيق حق تقرير المصير لسكان فلسطين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق .

إنما عرضت بريطانيا القضية عرضاً مزوراً مشوهاً ، عرضتها بشكل نزاع بين العرب واليهود لم تتوصل إلى حله أو التوفيق بين طرفيه . وكان هذا حتماً إفتراء مفضوحاً . فبريطانيا انتدبت على فلسطين عام ١٩٢٢ لتقودها نحو الحكم الذاتى والاستقلال . وكان سكانها مايقارب مليون نسمة كلهم من العرب بينهم حوالى (٨٥) ألف يهودى فقط ، استوردتهم بريطانيا من بلاد عديدة ومن جنسيات مختلفة ، ثم جاءت تزعم فى الأمم المتحدة أن القضية الفلسطينية هى قضية نزاع بين العرب واليهود . مع أن القضية كانت قضية استقلال وطن وقضية شعب يريد ممارسة حقه فى تقرير مصيره .

٣ — ولكن مهما كان موقف بريطانيا فقد كان يتوجب على الأمم المتحدة أن تعالج القضية المطروحة أمامها استناداً إلى أحكام ميثاقها . فإما أن

تقرر الاعتراف بحق شعب فلسطين بتقرير مصيره تطبيقاً (للمادة الأولى) من الميثاق ، أو أن تقرر وضعها تحت نظام الوصاية الدولية بمقتضى أحكام المادة (٧٦) من الميثاق ذاته .

غير أن الأمم المتحدة خلافاً لصلاحيتها ولأحكام ميثاقها ، استبعدت أياً من الحلين الصحيحين ، ولجأت إلى تأليف لجنة للتحقيق فى قضية فلسطين وتقديم إقتراحات لحلها . واللجنة التى لم يكن أى من أعضائها يعرف فلسطين أو شيئاً عن حقيقة قضيتها ، اقترحت دون أى اعتبار لرغبة غالبية السكان أو لحقهم ومصلحتهم ، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق ، منطقة عربية وأخرى يهودية وثالثة دولية .

وفى جو من المساومات السياسية والضغط على الدول الصغيرة ، والتلاعب فى مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ، قررت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة دولية . وكان ذلك بأغلبية (٣٣ صوتاً) مع التقسيم و (١٣) صوتاً ضده ومع قيام دولة فلسطينية واحدة ، وامتنعت ١٠ دول عن التصويت .

٤ — وحتى قرار التقسيم رقم (١٨١) الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والذى تستند عليه إسرائيل فى الدرجة الأولى لإثبات وجودها وشرعية هذا الوجود ، مشوب من ناحيتين أساسيتين :

الأولى : أنه لم يكتسب صفة القرار النهائى القطعية بالنسبة لإجراءات الأمم المتحدة التى أصدرته . بل إنه قرار ملغى من قبل مجلس الأمن والجمعية العمومية ذاتها .

* فبعد الاضطرابات التى عمت فلسطين احتجاجا على صدوره ، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ١٤ مايو ١٩٤٨ قرارها الثانى التالى :

« . . وأن الجمعية العمومية وهى تنظر بعين الاعتبار إلى الموقف الراهن فى فلسطين تقرر تكليف وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين بالمهام التالية :

١ — العمل على إجراء تسوية سلمية لمستقبل الوضع فى فلسطين .

٢ — توصى وسيط الأمم المتحدة أن يتصرف وفق هذا القرار وحسب تعليمات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

٣ — تعفى لجنة فلسطين من أية مسئوليات نصت عليها المادة (٢) من قرار الجمعية العمومية رقم (١٨١) تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . »

* وكان مجلس الأمن قبل صدور هذا القرار قد أصدر قراراً برقم ٢٧١ تاريخ ١٩ مارس ١٩٤٨ جاء فيه :

« أنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية العمومية الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه فإن المجلس يوصى :

١ — بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .

٢ — إعادة القضية للجمعية العمومية .

٣ — دعوة الطرفين إلى هدنة مؤقتة فى فلسطين . »

* فكان قرار مجلس الأمن رقم (٢٧١) تاريخ ١٩/٣/١٩٤٨ ، وقرار الجمعية العمومية الثانى تاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ ، الغاء صريحا لمشروع تقسيم فلسطين.

وتكليفاً لوسيط الأمم المتحدة بإعادة النظر مع الأطراف المسئولة فى وضع فلسطين بشكل عام وتقديم التوصيات التى يراها لتدرسها الجمعية فيما بعد .

* وظل هذا الوضع القانونى بالنسبة لإلغاء قرار تقسيم فلسطين قائماً حتى الآن . ولم يطرأ عليه سوى ما ورد فى قرار الجمعية العمومية الثالث الصادرفى١٩ ديسمبر ١٩٤٨ والمحدد بما يلى .

١ — إستبدال (وسيط الأمم المتحدة) بـ « لجنة التوفيق الدولية »، وتفويضها بكل الأعمال الموكولة إليه وبأية أعمال أخرى قد تطلب من قبل المجلس أو الهيئة .

٢ — إقرار مبدأ « الهدنة الحربية » بين العرب واليهود فى فلسطين مؤقتاً وإلى حين التوصل إلى التسوية النهائية .

٣ — عودةاللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل إلى ديارهم،والتعويض على من لا يرغب فى العودة منهم .

* ومنذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى الآن ، ولجنة التوفيق الدولية . . ومجلس الأمن . . والجمعية العمومية ، لم تتوصل أو لم تحاول التوصل إلى هذه التسوية النهائية . . !

وخلال كل هذه الفترة لا تزال « الهدنة الحربية المؤقتة » ، التى مزقتها إسرائيل مئات المرات ، هى التى تحكم الوضع فى فلسطين بدلا من قرار الجمعية العمومية القاضى بتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل والصادر فى ١٩٤٨/١١/٢٩ .

الثانية : إن قرار التقسيم الذى تستند إليه إسرائيل فى وجودها وشرعيتها فى

فلسطين ، لم يحترم ولم ينفذ ، لا من قبل الأمم المتحدة ولا من قبل إسرائيل.

فالواقع القائم فى فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلى عام ١٩٦٧، يختلف كل الاختلاف عما قررته الجمعية العمومية فى قرارها تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧. وهو يستند فعلا ومنذ ذلك التاريخ إلى الاغتصاب والقوة والعدوان ، وليس إلى مقاصد ومبادىء الأمم المتحدة القائمة على العدل ومبادىء القانون الدولى فى حل المنازعات الدولية كما تضمنتها المادة الأولى من الميثاق . . ! !

* ففى فلسطين الآن دولة يهودية محتلة ، تسيطر على كل أراضى فلسطين بحدودها الدولية . وكان فى فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلى عام ١٩٦٧، دولة يهودية تسيطر على ٨٠ر٤٦٪ من أراضى فلسطين خلافاً لقرار التقسيم ، وليس فيها دولة عربية ، ولا منطقة دولية كما قضى بذلك قرار التقسيم .

وفى البلاد العربية المجاورة لفلسطين الآن أكثر من مليون ونصف مليون لاجىء من شعب فلسطين ، طردهم اليهود واستولوا على مدنهم وقراهم ومنازلهم ومتاجرهم وأملاكهم وأراضيهم ، خلافاً لقرار التقسيم وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة بعودتهم إلى بيوتهم أو التعويض عليهم .

فاذا أجاز عرف المنظمة الدولية لها حرمان شعب من حقه فى الاستقلال أو فى تقرير المصير ، وإذا أجازت هى لنفسها التحكم فى مصائر الأوطان والشعوب دون تقيد بقانون أو بحق، **فهل تجيز شرعة الأمم المتحدة الاحتلال والعدوان والاغتصاب والتقتيل والتشريد . . ؟**

* إن القانون الدولى لا يقر إطلاقاً مثل هذا العدوان، غير أن الأمم المتحدة أقرته وتقره حتى الآن فى فلسطين ، وليس أدل على ذلك من خلق إسرائيل ومن واقعها على أشلاء شعب فلسطين ، وليس أدل عليه أيضاً من أن سكان

فلسطين العرب هم الآن خارج فلسطين، وقد حرموا من العودة إلى أوطانهم لأن فيها إسرائيل . . ولأن الأمم المتحدة تحمى واقع إسرائيل وترعاه . . !

وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن أن يبرر قيام إسرائيل فى فلسطين ، وواقعها الحالى الجاثم على أراضى فلسطين ، ووجود شعب فلسطين خارج بلاده . . ؟ ألأن الصهيونية أرادت ذلك . !؟ أم لأن اليهود مارسوا حق تقرير مصير فلسطين . . ! ؟

وهل يملك اليهود الغازون المستعمرون حق تقرير مصير فلسطين . ؟ وإن كان لهم مثل هذا الحق فأين حق العرب فى تقرير المصير . . ؟ إن اليهود لم يكونوا يوما أغلبية فى فلسطين لا قبل الغزو ولا بعده . ولم تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان فى أواخر الانتداب ٢٨٪ ، ولو طبق حق تقرير المصير لجميع سكان فلسطين بما فيهم اليهود المهاجرين قبل خلق إسرائيل ، لقامت فى البلاد حكومة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع أنحاء فلسطين ويعيش فيها جميع أبناء فلسطين متساويين أمام القانون وفى الحقوق والواجبات ، شأن كثير من البلدان ذات القوميات المتعددة .

ولكن هل يمكن الاعتراف بحق الأقلية وحدها بتقرير مصيرها ومصير الأكثرية ، وخصوصاً إذا كانت هذه الأقلية طارئة ومهاجرة وغازية ضد رغبة السكان الأصليين . . ! ؟

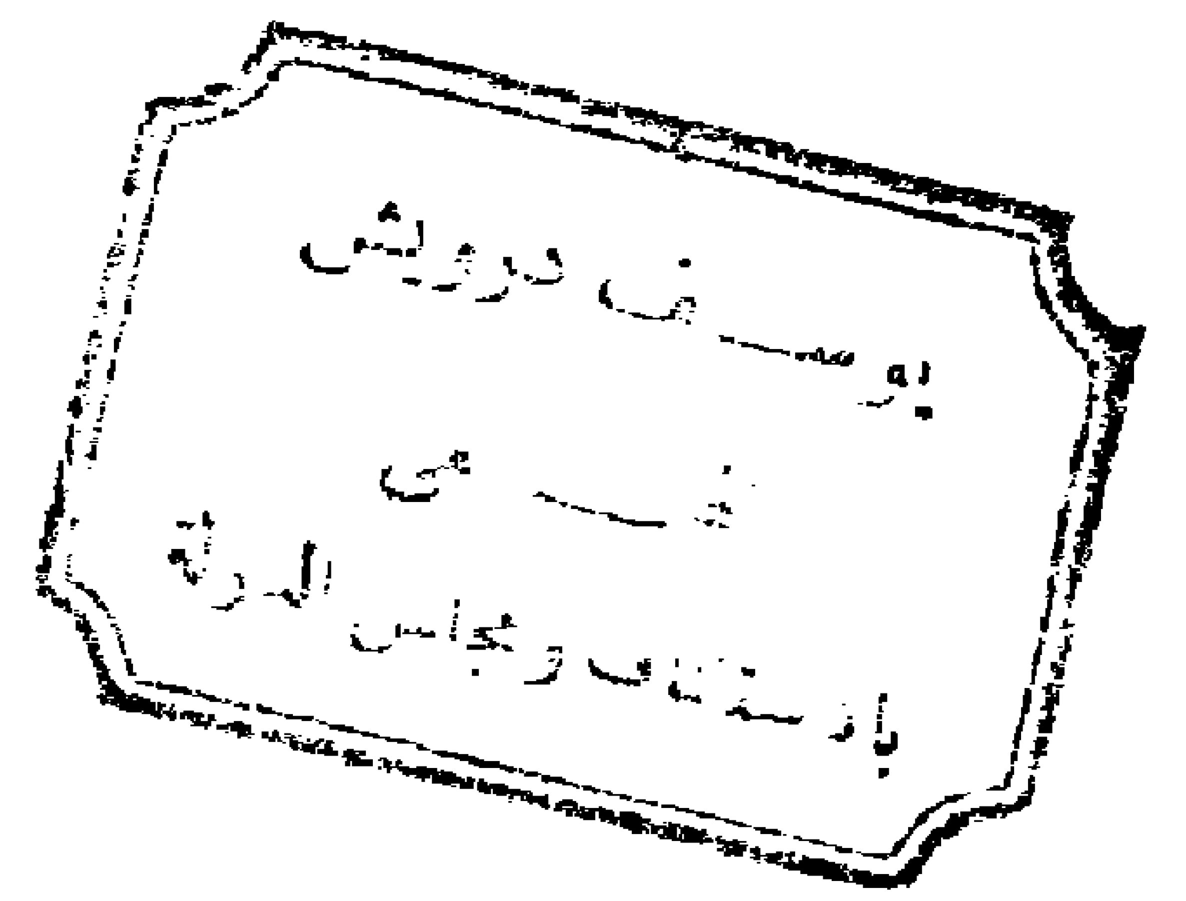
إن أى قانون أو عرف دوليين لا يجيزان مثل هذا المبدأ ولا يعترفان به، وإلا كان من حق المهاجرين الانكليز فى الهند أو اليابانيين فى الصين أو الهولنديين المستعمرين فى أندونيسيا قبل استقلال هذه البلاد أن يطلبوا تقرير المصير ويعملوا على اقتطاع أجزاء منها كأوطان مستقلة لهم .

وإذا كانت هذه الأقلية هي بالفعل قومية من المواطنين الأصليين فهل يجيز القانون الدولى إعطاءها وحدها حق تقرير مصيرها ومصير الأكثرية دون الالتفات إلى إرادة الغالبية من سكان الوطن الواحد . . ! ؟

إن ذلك باطل حتما . . **فحق تقرير المصير كل لا يتجزأ للشعب الواحد في الوطن الواحد . ويجب أن يمارس من الجميع ، وتحترم فيه رغبة الغالبية وحقوق الأقلية . . !!**

فاذا كان ما طبق فى فلسطين يسمى تقرير مصير ، فهو حق مارسته أقلية بتأييد الاستعمار الانكلو ـ أمريكى وتحت إشرافه ورعايته .

٥ — إن الحقيقة القانونية الواضحة تثبت أن إسرائيل كيان غير شرعى ، وأن الإجراءات الدولية التى تمت حتى خلقها هى إجراءات باطلة تناقض المبادىء والأسس الدولية التى قامت عليها الأمم المتحدة . وأن الواقع الذى تعيشه إسرائيل الآن فى فلسطين واقع يستند إلى الاغتصاب والاستعمار والعدوان . شأنه كشأن واقع البرتغال فى أنجولا وموزمبيق ، ومثله كواقع المستعمرين البيض فى جنوب أفريقيا وروديسيا .



إسرائيل والعامل التاريخي والديني

ومن المرتكزات الواهية التى ترتكز عليها الصهيونية فى إثبات وجودها وشرعيتها فى فلسطين ، عامل الدين والتاريخ . فقد كان لليهودية بالفعل وجود مادى فى فلسطين ، ولكن ذلك كان قبل حوالى ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . . وكان لها أيضاً وجود دينى فى فلسطين ، ولكن ذلك كان أيضاً قبل حوالى ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان. وكان ذلك قبل أن تظهر المسيحية التى مر على ظهورها حتى الآن حوالى عشرين قرناً ، وقبل أن يظهر الإسلام أيضاً وقد مر على ظهوره حوالى أربعة عشر قرناً حتى الآن . . !

ولقد استعرضنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، إدعاءات الصهيونية التاريخية فى فلسطين ، وناقشناها فى ضوء ما تعرض له تاريخ فلسطين خلال فترة هذا الوجود وقبله وبعده . وأثبتنا بالوقائع التاريخية المادية إنعدام هذا الوجود كلية ، تاريخياً ودينياً . منذ عام ١٣٥ م وحتى عام ١٩١٧ حين زرعت بريطانيا بذرة الصهيونية العالمية فى فلسطين بمقتضى وعد بلفور الباطل . وأثبتنا كذلك بأن فلسطين منذ الفتح الإسلامى والتحرير العربى عام ٦٣٣ م وهى إقليم عربى ، أرضاً ، وشعباً ، وقومية ، وديانة .

غير أننا سنناقش فى هذا الباب بإيجاز هذه الإدعاءات الصهيونية الواهية فى ضوء البحث العلمى ونطاق الحق والقانون الدولى .

* إن قواعد القانون الدولى التقليدية قد حددت منذ نشوئها واستقرارها فى المجتمع الدولى ، مبادىء أساسية وقواعد ثابتة مقررة لاكتساب الملكية

الاقليمية وحق السيادة عليها ، قانوناً وفعلياً ، من قبل الدول أو من قبل الشعوب . وهي :

١ — الملكية الأصلية للشعب أو للدولة ، الذي يسكن الإقليم ويملكه . وهذه هي الملكية الصحيحة قانونياً وواقعياً .

٢ — الملكية المنقولة بالإضافة ، إغتصاباً أو تبعية أو بوضع اليد . وهذه هي الملكية الواقعية التي رفضها المجتمع الدولي وألغى أسسها منذ قيام عصبة الأمم عام ١٩١٩ ، واستبدلها بنظام الوصاية والانتداب لصالح شعبها الأصلي ومن أجل إيصاله إلى الاستقلال وحكم نفسه بنفسه . وجاءت الأمم المتحدة فألغت واقع الانتداب العدواني وقررت حق الاستقلال والسيادة لكل الشعوب في أوطانها . حتى أصبحنا نرى الآن عدد الأمم والشعوب في المنظمة الدولية يزيد على (١٢٢) عضواً ، بعد أن كان أيام عصبة الأمم لا يزيد كثيراً عن (٢٥) عضواً ، وعند تأسيس الأمم المتحدة في أربعينيات هذا العصر لا يزيد كثيراً عن (٥٦) عضواً .

ولم يكن بين هذه الأسس والمبادىء والقواعد الدولية التي صقلها وقننها عهد عصبة الأمم أولا وميثاق الأمم المتحدة الآن ، أي مبدأ أو قاعدة تشير من قريب أو بعيد إلى العوامل الدينية أو التاريخية ، المجردة عن الاحتواء المشروع والملكية القانونية ، كأساس للملكية الاقليمية أو لحق السيادة على هذا الإقليم . وإسرائيل نفسها لم تدع بأي وجود قانوني أو واقعي ، غير التاريخ والدين ، لها في فلسطين ، منذ عام ١٣٥ م حتى صدور وعد بلفور وظهوره على مسرح القضية الفلسطينية عام ١٩١٨ . وتاريخ فلسطين يثبت هذه الحقيقة القانونية والواقعية والدولية[1] .

---

(١) أنظر مجموعة الوثائق الدولية — فوشي .

(١)

* وكذلك فإن فقهاء علم الاجتماع والحقوق الدستورية حددوا المقومات الأساسية لأى « أمة » أو « شعب » بوجود الأرض والشعب وجوداً مادياً ومترابطاً أولا ، وبتوفر الوحدة فى الجنس واللغة والمجتمع والتاريخ والمصلحة لهذا الشعب على هذه الأرض فى النتيجة . ولم يقم الدليـل قط على توفر هذه المقومات كلها أو بعضها للصهيونية فى فلسطين ، منذ القرن الحادى عشر قبل الميلاد وحتى الربع الثانى من القرن العشرين بعد الميلاد . بينما أثبت الواقـع التاريخى والاجتماعى والقانونى ، أن إقليم فلسطين كان على الأقل منذ أربعة عشر قرناً وحتى عام ١٩٤٨ إقليما عربياً خالصاً ، أرضاً وشعباً . وتتوفر لشعبه فى أرضه ، كل مقومات الوحـدة الجنسية واللغوية والتاريخية ويرتبط شعبه بأرضه ارتباطاً مادياً متصلا ، تدعمه وتغذيه وحدة الآمال والمصالح والتشريع والثقافة المشتركة .

وعلى العـكس من ذلك ، فقد ثبت بالدليل القاطع أن فلسطين والعالم أجمع ، لم يكونوا يعرفون إلى ماقبـل عام ١٩١٨ شيئاً عما يسمى بالشعب اليهودى . ولم يكن لهذه التسمية أى أثر مادى أو قانونى فى أى بقعة من بقاع العالم . اللهم إلا إذا كان أعضاء الديانة اليهودية المنتمون إلى جنسيات البلدان التى يقيمون فيها ، هم هذا الشعب اليهودى . وإلا إذا كان مجرد قرار المؤتمر الصهيونى ووعد بلفور قد خلقا هـذا الشعب فوراً . وأزالا كل الفوارق الجنسية واللغوية والتاريخية بين أعضائه . . وخلقا فوراً وفى عام ١٩١٧ ، وطنه وارتباطه بهذا الوطن وتاريخه ولغته ومصلحته . . وحكما حكما تاريخياً واجتماعياً وقانونياً وواقعياً ، بأن فلسطين هى هذا الوطن . فـكان الشعب اليهودى ، وكانت فلسطين إقليمه الممتلك وأرضه المرتبطة به ارتباطاً مادياً متواصلا غير منقطع . . ؟

غير أن إسرائيل نفسها لم تدع مثل هذا الادعاء ، بل هى تعترف أنها تستند فى كل ذلك إلى مجرد وجود اليهود فى فلسطين قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . بل وتعترف أن ليس لها شعب فى فلسطين عام ١٩١٧ ، وأنها ستجمع هذا الشعب وتخلقه من بين معتنقى الديانة اليهودية فى كل أنحاء العالم . . ! !

وتعترف بأكثر من هذا ، وتثبت نشراتها الإحصائية إبتداء من عام ١٩١٨ وحتى العام الحالى ١٩٧٠ ، عدد اليهود الذين تستوردهم كل عام من كل أنحاء العالم إلى فلسطين ، وأسماء مواطنهم الأولى ، وجنسياتهم الأصلية[1] . مؤكدة أنه حتى بعد قيام إسرائيل لا يوجد فى الدنيا ما يسمى بالشعب اليهودى ، بالمعنى القانونى والعلمى والتاريخى لهذه التسمية . . إنما توجد محاولة عدوانية استعمارية ، لخلق مجموعة غريبة غازية فى فلسطين . تسيطر عليها الصهيونية المستغلة تحت شعار الدين اليهودى ، وفى ظل أحلام التاريخ اليهودى المهووس . . وتعمل كقاعدة أمامية للاستعمار القديم والجديد ، وكأداة عدوان وتهديد وضغط للامبريالية العالمية ضد الشعوب العربية وفى قلب منطقة الشرق الأوسط الحساسة بالنسبة للعالم .

* ونظرة واحدة إلى هوية شعب إسرائيل ، ومراحل تهجيره إلى فلسطين ، وجنسيات هؤلاء المهاجرين ، من خلال إحدى نشرات الوكالة اليهودية ، تكفى للحكم على مهزلة الادعاءات التاريخية والدينية والشعبية الاسرائيلية فى فلسطين .

---

(٦) أنظر قرار المؤتمر الصهيونى الأول ١٨٩٧ ، بال . ووعد بلفور . وصك الإنتداب .

فى عام ١٩٤٣ صدرت نشرة الوكالة اليهودية الاحصائية فى فلسطين ، وفيها الصورة التالية عن تركيب الشعب اليهودى المزعوم فى فلسطين من خلال إحصائيات الهجرة اليهودية الرسمية بين عامى ١٩١٩ ، ١٩٤٣ .

جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٩١٩ — ١٨٤٣

البلد الأصلى والجنسية	عدد المهاجرين بالألف
بولنـــدا	٣٢٢ ر ١٤٢
ألمانيــــا	٠٥١ ر ٠٤٥
الإتحاد السوفييتى	٢٢٣ ر ٠٣١
النمســـــا	٩٠٨ ر ٠٠٩
تشيكوسلوفاكيا	٩٠٤ ر ٠١٠
اليونـــان	٢١٨ ر ٠٠٧
الولايات المتحـــدة . .	٠٨٤ ر ٠٠٨
رومانيـــا	٦٠٩ ر ٠٢٢
جمهوريات البلطيق . . .	٨٠٩ ر ٠١٤
المجــــر	١١٥ ر ٠٠٤
تركيـــا : : : :	٠٨١ ر ٠٠٧
عربياً من اليمن والعراق : :	١٢١ ر ٠٢٠
من بلدان أخرى متعددة : .	٤٢٩ ر ٠٥٨
المجمـــوع	٨٧٤ ر ٣٨١

(٣)

* وكذلك فإن إعتماد الصهيونية على عاملى الدين والتاريخ فى اغتصاب فلسطين ، بغض النظر عن عوامل الزمن والملكية والترابط ، ومجردين عن عوامل تكوين الأمم والشعوب والأوطان ، القانونية والدولية والوطنية والواقعية ، هو إحياء للنظرية العرقية والجنس السامى والتفرقة العنصرية .. التى حاربها العالم فى نظام النازية والفاشية ، والتى تحاربها البشرية الآن فى نظام جنوب أفريقيا وروديسيا . وهو أيضاً إحياء لشريعة الغاب ، وقلب لنظم المجتمع الدولى والاسس التى تقوم عليها معظم دولة الاعضاء فى الوقت الحاضر .

* فإذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية الاستيلاء على فلسطين ، لمجرد أنها كانت مهد الديانة اليهودية قبل ثلاثة وعشرين قرناً ، جاز إذن لأى شعب مسيحى ، أو لأى شعب أوروبى اشترك فى الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، أن يطالب بالاستيلاء عليها كذلك . لأن فلسطين هى أيضاً مهد المسيحية . ولأنه قامت فيها قبل حوالى ألف عام دولة مسيحية صليبية ، ودامت فيها مائة عام ، تماماً كما دامت الدولة اليهودية فى فلسطين قبل ألفين وثلاثمائة عام ..

وقياساً على هذه النظرية اليهودية الغربية ، يجوز أيضاً لأى شعب إسلامى حكم فلسطين فى القرون الوسطى ، أن يطالب بها وبحكمها من جديد . لأن فلسطين كما هى مهد اليهودية والمسيحية ، هى أيضاً أولى القبلتين فى الاسلام ، فيها الصخرة المشرفة وثانى الحرمين عند المسلمين.. !!

وإذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية فى القرن العشرين إغتصاب فلسطين وطرد شعبها منها ، لمجرد أن اليهود غزوها

وسكنوها قبل ثلاثة وعشرين قرنا ، لما جاز لمعظم الأمم والشعوب القائمة الان حق الادعاء بملكية أوطانها ، أو حق معارضة المطالب التاريخية المحتملة فى ملكيتها . . !

ولو طبقت نظرية الحق التاريخى المجرد حسب النظرية الصهيونية العدوانية، لما كان لدول أمريكا الشمالية والجنوبية ودول تركيا وإيطاليا وأسبانيا والمجر واستراليا وغيرها من دول العالم ، حق ثابت فى أراضيها التى تقوم عليها منذ مئات أو آلاف السنين . لأن هذه الأرض كانت فى العصور الغابرة ملكاً لأقوام أخرى ، أو لأنها خضعت فى فترة سابقة من التاريخ لحكم أقوام أخرى فاتحة أو غازية أو حاكمة .

(٤)

* غير أن هذا الذى لا ينطبق على عرف أو قانون أو أخلاق فى مجتمعنا الدولى الحاضر ، والذى يناقض كل قواعد علم الاجتماع والحقوق الدستورية ، والذى يخالف كل أحكام القانون الدولى وعوامل تكوين الأمم ، والذى يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية ، هو الذى ادعته الصهيونية فى فلسطين .. وهو الذى استندت إليه فى اغتصاب فلسطين ، وطرد شعبها منها ، وفرض إسرائيل على أرضها .. وهو الذى تستند إليه الآن فى عدوانها على الدول العربية .. وفى تمسكها باحتلال الأراضى العربية .. وفى تحقيق أطماعها التوسعية الاستعمارية بإقامة إسرائيل .. من الفرات إلى النيل .. !!

مطبعة عبده وانور احمد
اولاد عبده احمد
ت ٢١٢١٨

ONZIÈME CONGRÈS DE L'UNION DES AVOCATS ARABES

LA CAUSE PALESSINIENNE ET LE DROIT INTERNATIONAL

CHAFIK ARCHAIDAT


Secrétaire Général de L'union des Avocats Arabes

ALGER — 1 - 6 SEPTEMBRE 1970